وفقاً لاستبيان بيت.كوم ويوجوف

الكويت ضمن أفضل دول الشرق الأوسط من ناحية سهولة حصول المرأة على عمل

◆ غالبية النساء في الكويت «63 بالمئة» عبرن عن ارتياحهن للعمل في بيئة عمل مختلطة

◆ نحو 8 من كل 10 مجيبات عاملات في الكويت يعتقدون بأن قانون العمل الكويتي عادل بحقهن

◆ رانيا نصير: الشركات في المنطقة تحرز تقدما كبيرا نحو تحقيق التوازن بين الجنسين

احدى النساء العاملات

يزداد اهتمام الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وحول العالم بتحقيق المساواة بين الجنسين في مكان العمل عاماً بعد عام، فوفقا لاستبيان "المرأة العاملة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الذي أجراه بيت.كوم، أكبر موقع للوظائف في الشرق الأوسط، مؤخراً بالتعاون مع يوجوف، المنظمة الرائدة المتخصصة بأبحاث السوق، قالت حوالي 3 من كل 4 (74%) مجيبات في الكويت بأن عروض العمل تستند كليا إلى الخبرة والمؤهلات، ولا يلعب الجنس أي دور في ذلك. ويتجاوز هذا الرقم المتوسط الإقليمي ليضع دولة الكويت ضمنالمراتب الأولى عندما يتعلق الأمر بسهولة حصول النساء على وظيفة.

ويهدف الاستبيان لاكتشاف وضع المرأة العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال التعرّف على رأيها حول المساواة في العمل، والأسباب التي تدفعها للبحث عن وظيفة، والتحديات التي تواجهها في مكان العمل، فضلا عن طموحاتها المهنية والشخصية. وعندما سُئلت المجيبات عن المساواة في مكان العمل، قالت أكثر من 8 من كل 10 بأن النساء في الكويت يتمتعن بنفس مستوى المساواة التي تتمتع به النساء في البلدان الغربية في العمل.

شركات الكويت

على الصعيد الإقليمي، صرحت ثلاثة أرباع (75%) المجيبات بأن أماكن عملهن تشمل خليط من الرجال والنساء، وفي الكويت تساويهذه النسبة المتوسط الإقليمي. وإضافة إلى ذلك، عبرت غالبية النساء في الكويت (63%) عن ارتياحهن للعمل في بيئة عمل مختلطة، مع إشارة 43% إلى ارتياحها الكبير، بينما أظهرت نسبة 33% حيادها، في حين قالت 4% فقط بأن هذه البيئة غير مريحة.

من ناحية أخرى، أفادت ثلاثة أرباع (74%) المجيبات اللواتي يعملن في بيئة مختلطة بأن مديرهن رجل، ومع ذلك قالت نفس النسبة تقريبا (73%) بعدم وجود تفضيل لديها من ناحية جنس المدير.

وأفادت أكثر من ثلثي المجيبات (67%) في الكويت بأنهن يعملن بعدد متساو تقريبا من الساعات مع زملائهم الذكور، بينما صرحت نسبة 5% بأنهن يعملن لساعات أقل منهم، ونسبة 20% بأنهن يعملن لساعات أكثر، في حين أن نسبة 8% لم تقدم أي إجابة.

أما بالنسبة لأهم 5 مزايا مُقدمة للنساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مكان العمل، فقد شملت: التأمين الصحي الشخصي (47%)، وإجازة أمومة مدفوعة الأجر (40%)، وبدل المواصلات (34%)، والتدريب المهني (32%)، والتأمين الصحي للأسرة (23%). وعلى الصعيد الإقليمي، صرحت أكثر من ثلثي النساء (69%) بأن شركاتهن تمنحهن إجازة أمومة رسمية لمدة شهر على الأقل، أما نسبة 5% فقالت بأن إجازة الأمومة هي أقل من شهر واحد. من ناحية أخرى، قالت 9% فقط من المجيبات بأن شركاتهن لا تقدم إجازة أمومة رسمية، بينما صرحت نسبة 19% بعدم معرفتهن بهذه السياسة.

وفيما يتعلق بقوانين العمل في بلد الإقامة، ذكرت غالبية المجيبات في الكويت (92%) بأن لديهن إلمام إلى حد ما على الأقل بقوانين العمل في الدولة، ومن بينهن تتمتع حوالي نصف المجيبات (48%) بمعرفة واسعة بهذه القوانين. ومن بين النساء التي لديها معرفة بقوانين العمل في دولة الكويت، صرحت حوالي 8 من كل 10 مجيبات (79%) بأن هذه القوانين عادلة بحق النساء، إلى حد ما على الأقل، بينما اعتبرت 10% فقط بأنها غير عادلة، في حين أننسبة 10% لم تقدم أي إجابة.

المرأة العاملة

أما أكبر ثلاثة تحديات تواجهها النساء في منطقةالشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكان العمل، فقد شملت: الفرص الأقل للترقيات الوظيفية (44%)، وبيئة العمل المرهقة والمتطلبة (37%)، والنقص أو عدم كفاية فرص التدريب (30%).

وعلى الرغم من هذه التحديات، تعتقد غالبية النساء بأن الرجال والنساء يعاملون على قدم المساواة في مكان العمل في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك ساعات العمل (68%)، والتدريب والتطوير (68%)، وتقديم المشورة والدعم (60%)، والتوظيف والاختيار (56%)، والمزايا (55%).

وتعليقاً على ذلك، قالت رانيا نصير، المديرة الإدارية لتطوير الأعمال في بيت.كوم: " تلعب المرأة اليوم دوراً مهماً للغاية في مكان العمل، ومن الرائع أن نرى بأن الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبذل جهوداً متزايدة لتوظيف عدد أكبر من النساء وتعزيز المساواة في مكان العمل." وأضافت: "تشير نتائج الاستبيان إلى أن الشركات في المنطقة تحرز تقدما كبيرا نحو تحقيق التوازن بين الجنسين في العمل حتى منذ العام الماضي. ونحن في بيت.كوم، نسعى جاهدين لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في كافة المستويات المهنية، إضافة إلى توفير الأدوات والمعلومات التي تساعد الشركات على توظيف أفضل الكفاءات وتمنح النساء في المنطقة وفي كافة أنحاء العام فرص عمل متساوية."

الحياة المهنية للمرأة

تعتمد سعادة المرأة في المنطقة بشكل كبير على مسيرتها المهنية، حيث برز وجود مهنة جيدة (49%) كأفضل وسيلة لتحقيق سعادة المرأة، يليه الصحة الجيدة (42%)، والسفر وزيارة بلدان أخرى (36%)، وقضاء الوقت مع العائلة (34%)، وكسب المال (29%).

وإضافة إلى ذلك، شملت أهم الأسباب التي تدفع النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للبحث عن عمل: الاستقلال المالي (59%)، والقدرة على دعم الأسرة / دعمها مالياً (50%)، تعزيز آفاقهن في الحياة (46%)، والاستفادة من تعليمهن (42%)، وتأمين مستقبل أسرهن وأطفالهن (40%).

وفي الوقت نفسه، تبدي النساء في جميع أنحاء العالم اهتماماً بتحقيق توازن بين مسؤولياتهن في المنزل وفي العمل. وقالت أكثر من نصف (54%) المجيبات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن قرارهن بإنجاب الأطفال قد أثر على حياتهن المهنية، إلى حد ما على الأقل، في حين قالت 41% أن ذلك القرار لم يؤثر على عملهن على الإطلاق.

وإضافة إلى ذلك، تعتقد أكثر من نصف (52%) المجيبات بأن خططهن المستقبلية للزواج ستؤثر على خياراتهن المهنية، إلى حد ما على الأقل، في حين قالت نسبة 29% بأنها لن تؤثر عليه على الإطلاق، بينما صرحت نسبة 19% عن عدم معرفتهن بذلك. ومع ذلك، أشارت غالبية المجيبات المتزوجات (36%) إلى أن خياراتهن المهنية قد أثرت إيجاباً على حياتهن الزوجية، في حين قالت (34%) أنها لم تؤثر عليها على الاطلاق.

ومن جانبها، قالت أنجالي تشابرا، مديرة الأبحاث في يوجوف:"مع تزايد اهتمام الشركات بتحقيق المساواة بين الجنسين في مكان العمل، فإنه من الضروري جداً توفير معلومات تساعدنا على معرفة أكثر العوامل أهمية في مكان العمل وتحديد المجالات التي يجب على الشركات تحسينها. لذلك، يهدف هذا الاستبيان إلى تعزيز معرفة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحول العالم بالوضع السائد، ومساعدتها على تحقيق المساواة بين الموظفين في مكان العمل، لا سيما من ناحية التوازن بين حياة الموظفين المهنية والشخصية ومسؤولياتهم الشخصية الأخرى."

تم جمع بيانات استبيان بيت.كوم حول "المرأة العاملة في الشرق الأوسط وشرق أفريقيا" عبر الانترنت خلال الفترة الممتدة من 26 أكتوبر وحتى 26 نوفمبر 2017، بمشاركة 4053 سيدة من الجزائر، والبحرين، ومصر، والأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب، وعُمان، وقطر، والسعودية، وسوريا، وتونس والإمارات.

الذهب يرتفع قبيل التصويت على إصلاح قانون الضريبة الأميركي

الذهب يعود إلى الارتفاع

ارتفعت أسعار الذهب امس الثلاثاء ترقبا لتمرير إصلاح قانون الضرائب الأمريكي وهو ما دفع الدولار للانخفاض بينما ساد جو من التشكك بين المتعاملين بشأن تأثيره الفعلي على النمو الاقتصادي.

غير أن المعدن النفيس لم يشهد تغيرا كبيرا حيث عزف المتعاملون عن تكوين مراكز جديدة قبيل موسم العطلة. ويتجه الذهب في آخر ثلاثة شهور من العام صوب تحقيق أضيق نطاق تداول في أي فصل خلال عقد كامل.

وبحلول الساعة 1030 بتوقيت جرينتش زاد الذهب في المعاملات الفورية 0.2 بالمئة إلى 1263.62 دولار للأوقية (الأونصة) بينما ارتفع الذهب في العقود الأمريكية الآجلة تسليم فبراير شباط 90 سنتا للأوقية إلى 1266.40 دولار للأوقية.

وفي الأسبوع الماضي نزل الذهب لأدنى مستوى في خمسة أسابيع إلى 1235.92 دولار للأوقية مع صعود الدولار لأعلى مستوى في شهر قبيل رفع متوقع على نطاق واسع لسعر الفائدة الأمريكية.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى انخفضت الفضة في المعاملات الفورية 0.2 بالمئة إلى 16.10 دولار للأوقية.

وارتفع البلاتين 0.3 بالمئةإلى 909.50 دولار للأوقية بعدما تجاوز مستوى 900 دولار لأول مرة في نحو أسبوعين يوم الاثنين. وزاد المعدن بنحو 30 دولارا للأوقية في آخر جلستي تداول. ولم يطرأ تغير يذكر على البلاديوم وجرى تداوله عند مقابل 1017.40 دولار للأوقية.

نيكي يتراجع مع تأثر أسهم البناء بفضيحة عقود مشروع قطارات

الأسهم الأوروبية ترتفع وسط ترقب لقانون الضرائب الأميركي

تداولات في احدى البورصات الاوروبية

اقتدت الأسهم الأوروبية بالأسواق الأمريكية والآسيوية لترتفع امس الثلاثاء مع ترقب المستثمرين لقانون إصلاح الضرائب الأمريكي الذي طال انتظاره وبات من شبه المؤكد إقراره هذا الأسبوع.

متعاملون أثناء التداول في بورصة فرانكفورت يوم 15 ديسمبر كانون الأول 2017. تصوير: رويترز

وزاد المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 0.2 بالمئة مسجلا أعلى مستوياته في خمسة أسابيع ومحافظا على قوة الدفع التي اكتسبها يوم الاثنين لكن بمكاسب أقل بينما صعد مؤشر الأسهم القيادية بمنطقة اليورو 0.1 بالمئة.

وتقدم المؤشر فاينانشال تايمز 100 البريطاني 0.3 بالمئة مدعوما بالثقل الكبير عليه للأسهم الآمنة نسبيا ذات توزيعات الأرباح العالية التي يفضلها المستثمرون عندما يستشعرون عدم التيقن.

وتصدر سهم هوجو بوس الألمانية للأزياء مكاسب الأسهم الأوروبية بصعوده 4.8 بالمئة بعد أن قال الرئيس التنفيذي مارك لانجر لصحيفة فرانكفورتر ألجماينه تسايتونج أن بوس تستهدف نموا أسرع من السوق عموما في 2018.

كما تراجعت الأسهم اليابانية في معاملات متقلبة امس الثلاثاء مع استمرار موجة البيع في أسهم شركات الإنشاءات في ظل تورط بعضها في فضيحة تلاعب في العروض.

وأغلق المؤشر نيكي القياسي منخفضا 0.2 بالمئة عند 22868 نقطة بعد أن فتح على ارتفاع 0.3 بالمئة.

ونزل مؤشر قطاع الإنشاءات 1.7 بالمئة وكان الأسوأ أداء بعد أن داهم ممثلو الادعاء في طوكيو شركات إنشاءات يابانية للاشتباه في وقوع مخالفات لقواعد منع الاحتكار فيما يتعلق بمشاريع قطار مغناطيسي معلق قيمتها 80 مليار دولار.

تراجع الأجور بمنطقة اليورو عن أعلى مستوى في عامين

علم منطقة اليورو

أظهرت بيانات امس الثلاثاء أن نمو الأجور في منطقة اليورو تباطأ في الربع الثالث من العام ليتراجع عن أعلى مستوى في عامين سجله في الفترة بين أبريل نيسان ويونيو حزيران.

ويوفر هذا قدرا من الارتياح للبنك المركزي الأوروبي الذي يبحث عن سبل لرفع التضخم.

وزاد الأجر في الساعة 1.6 بالمئة على أساس سنوي في الربع الممتد بين يوليو تموز وسبتمبر أيلول مقارنة مع 1.8 بالمئة في الربع الثاني والذي كان أعلى مستوى منذ الربع الأول من عام 2016.

كما زادت الأجور 1.6 بالمئة على أساس سنوي في الربع الثالث مقارنة مع 2.1 بالمئة في الربع الثاني الذي شهد أعلى معدل زيادة منذ الربع الأول من عام 2015.

ويمثل ضعف التضخم في أسعار المستهلكين مشكلة على وجه الخصوص للبنك المركزي الأوروبي حيث ظل أدنى من المستوى المستهدف عند نحو اثنين بالمئة لأكثر من أربعة أعوام برغم حوافز غير مسبوقة ولن يصل لهدفه قبل نهاية العقد الحالي.

وسجل التضخم في نوفمبر تشرين الثاني 1.5 بالمئة.

ورفع البنك المركزي الأوروبي توقعاته لنمو منطقة اليورو. ورفع توقعاته للتضخم في العام المقبل إلى 1.4 بالمئة من 1.2 بالمئة ويتوقع الآن أن يسجل 1.7 بالمئة في عام 2020.

لكن برغم زيادة توقعات النمو والتضخم أبقى المركزي الأوروبي سعر الفائدة عند مستوى شديد التدني والتزم بتعهده باستمرار ضخ المال في اقتصاد منطقة اليورو.

صادرات ألمانيا تركب موجة الانتعاش الاقتصادي في أوروبا وأميركا والصين

صادرات المانيا تنتعش

قال اتحاد التجارة الخارجية الألماني امس الثلاثاء إن الصادرات والواردات الألمانية ستسجل ارتفاعات قياسية في 2018 وستواصل الشركات في أكبر اقتصاد في أوروبا جني ثمار انتعاش في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والصين.

ومن المتوقع أن تنمو الصادرات خمسة بالمئة في العام المقبل لتصل إلى مستوى قياسي عند 1.3 تريليون يورو (1.53 تريليون دولار). وستزيد الواردات بنسبة سبعة بالمئة إلى 1.1 تريليون يورو.

وتمثل توقعات التجارة أحدث تأكيد على أن انتعاش الصادرات سيسهم في نمو يقدره معهد أيفو الاقتصادي بنسبة 2.6 بالمئة العام المقبل.

وستضيف التجارة قوة دفع للاقتصاد الألماني الذي يشهد نموا بفضل الإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص.

وقال اتحاد التجارة الخارجية إن السياسات التجارية الحمائية التي ينتهجها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تمثل تهديدا للتجارة الحرة التي تنظمها قواعد منظمة التجارة العالمية والتي استفادت منها ألمانيا على نحو خاص.

باكستان تبحث استخدام اليوان في التبادل التجاري مع بكين

قالت صحيفة دون الباكستانية الصادرة بالإنجليزية امس الثلاثاء إن باكستان تدرس اقتراحا بإحلال اليوان الصيني محل الدولار الأمريكي في التبادل التجاري بين إسلام آباد وبكين.

وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 13.8 مليار دولار بين عامي 2015 و2016. وأضافت الصحيفة أن وزير الداخلية أحسن إقبال، الذي كان له دور محوري في تخطيط وتنفيذ العلاقات الاقتصادية بين الصين وباكستان، قال إنه يدرس الاقتراح بعد أن كشف عن خطة تعاون اقتصادي طويل المدى بين البلدين. وقال إقبال إن باكستان ستواصل استخدام الروبية محليا. وتلقي الخطة طويلة المدى الضوء على مجالات تعاون مهمة بين البلدين الجارين تشمل شبكات الطرق والسكك الحديدية والبنية التحتية لشبكة المعلومات والطاقة والتبادل التجاري والمناطق الصناعية والزراعة ومكافحة الفقر والسياحة.

البنك الدولي يرفع توقعات النمو للصين في 2017

رفع البنك الدولي امس الثلاثاء توقعاته للنمو الاقتصادي في الصين في العام الحالي إلى 6.8 بالمئة من 6.7 في أكتوبر تشرين الأول حيث دعم الاستهلاك الفردي والتجارة الخارجية النمو.

وأبقى البنك توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين لعامي 2018 و2019 دون تغيير عند 6.4 و6.3 بالمئة على التوالي نتيجة سياسة نقدية أقل تيسيرا وجهود الحكومة لكبح جماح الائتمان وفرض قيود على الإقراض.

والمخاطر الأساسية التي قد تؤدي لخفض التوقعات هي استمرار ارتفاع الإقراض في القطاع غير المالي والضبابية المتعلقة بأسعار المنازل.

وقال البنك الدولي في تحديثه الاقتصادي بشأن الصين "برغم التباطؤ في الآونة الأخيرة يواصل الائتمان النمو بوتيرة أسرع على نحو ملحوظ مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. وسجلت القروض المصرفية المستحقة 150 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في نوفمبر 2017 ارتفاعا من 103 بالمئة في نهاية 2007".

ونما الاقتصاد الصيني بوتيرة أسرع من المتوقع بلغت 6.9 بالمئة في الشهور التسعة الأولى من العام لكن حملة بكين لخفض المخاطر في القطاع المالي رفعت تكاليف الاقتراض وزدات مخاوف تعثر نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام المقبل.

لكن تقرير البنك الدولي قال إن النمو القوي منذ بداية العام الحالي منح صناع القرار فرصة تسريع خفض وتيرة الإقراض الذي "سيكون على الأرجح على حساب نمو أبطأ للناتج المحلي الإجمالي في المدى القريب لكنه سيحسن التوقعات الاقتصادية للصين في المدى الطويل".